معطيات عن حملات الاعتقال في الضفّة منذ بدء حرب الإبادة المستمرة

•بلغت حصيلة حملات الاعتقال أكثر من (9600) في الضفّة بما فيها القدس.

•النساء: بلغت حصيلة حالات الاعتقال بين صفوف النساء أكثر من (325) – (تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948، وحالات الاعتقال بين صفوف النساء اللواتي من غزة وجرى اعتقالهن من الضفّة)، لا يشمل هذا المعطى أعداد النساء اللواتي اعتقلن من غزة.

•الأطفال: بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الأطفال على الأقل (670).

•الصحفيين: بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين بعد السابع من أكتوبر (88) صحفياً، تبقى منهم رهن الاعتقال (52)، منهم (6) صحفيات، و(15) صحفياً من غزة.

•وبلغت أوامر الاعتقال الإداري منذ بدء حرب الإبادة، أكثر من (7500) أمر ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد، منها أوامر بحقّ أطفال ونساء.

•يرافق حملات الاعتقالات المستمرة، جرائم وانتهاكات متصاعدة، منها: عمليات تنكيل واعتداءات بالضرب المبرّح، وتهديدات بحقّ المعتقلين وعائلاتهم، إلى جانب عمليات التّخريب والتّدمير الواسعة في منازل المواطنين، ومصادرة المركبات، والأموال، ومصاغ الذهب، إلى جانب عمليات التدمير الواسعة التي طالت البُنى التحتية تحديداً في مخيمات طولكرم، وجنين ومخيمها، وهدم منازل تعود لعائلات أسرى.

•تشمل حصيلة حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر، كل من جرى اعتقالهم من المنازل، وعبر الحواجز العسكرية، ومن اضطروا لتسليم أنفسهم تحت الضغط، ومن احتجزوا كرهائن.

•إلى جانب حملات الاعتقال هذه، فإنّ قوات الاحتلال نفّذت إعدامات ميدانية، منهم أفراداً من عائلات المعتقلين.

•يُشار إلى أنّ المعطيات المتعلقة بحالات الاعتقال في الضفّة، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقًا.

•اُستشهد في سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر، ما لا يقل عن (18) أسيراً ممن تم الكشف عن هوياتهم وأعلن عنهم، بالإضافة إلى العشرات من معتقلي غزة الذين استشهدوا في السجون والمعسكرات ولم يفصح الاحتلال عن هوياتهم وظروف استشهادهم، كما واعترف الاحتلال بإعدام أحد المعتقلين، إلى جانب معطيات أخرى تشير إلى إعدام آخرين.

-يذكر أنّ (16) أسيراً ممن استشهدوا وأعلن عنهم منذ بدء حرب الإبادة محتجزة جثامينهم، وهم من بين (27) أسيراً من الشهداء يواصل الاحتلال احتجاز جثامينهم.

-هذه المعطيات لا تشمل أعداد حالات الاعتقال من غزة، علماً أنّ الاحتلال اعترف أنه اعتقل نحو (4000) مواطن من غزة، أفرج عن المئات منهم، مع الإشارة إلى أنّ الاحتلال اعتقل المئات من عمال غزة في الضفّة، إضافة إلى مواطنين من غزة كانوا متواجدين في الضفّة بهدف العلاج.

-إجمالي أعداد الأسرى في سجون الاحتلال حتى بداية تموز/ يوليو 2024.

-ويبلغ عدد الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال نحو (9700) وذلك حتى بداية شهر تموز/ يوليو 2024، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين (3380)، كما ويبلغ عدد من صنفتهم إدارة سجون الاحتلال من معتقلي غزة (بالمقاتلين غير شرعيين) ما لا يقل عن (1400).

-ويبلغ عدد الأسيرات في سجون الاحتلال نحو (80) أسيرة فقط في سجن (الدامون)، من بينهم سيدتان حوامل وهما: (جهاد دار نخلة، وعائشة غيظان)، وقد يكون هناك أسيرات في المعسكرات التابعة للاحتلال، لا يوجد معطيات واضحة عن أعدادهن.

-ويبلغ عدد الأطفال نحو (250) طفلا.

واقع الأسرى الفلسطينيين بعد تاريخ السابع من أكتوبر بداية حرب الإبادة المستمرة بحق شعبنا منذ 9 شهور

يواصل الاحتلال الإسرائيليّ حرب الإبادة الجماعية بحقّ شعبنا في غزة منذ أكثر من تسعة شهور، ويرافق ذلك عدوانا شاملا على كافة الجغرافيات الفلسطينية دون استثناء، لتشكل هذه المرحلة، محطة جديدة في تاريخ جرائم الاحتلال المتواصلة منذ عقود، ولتكون شاهدة على أكثر الفترات دموية بحقّ شعبنا منذ ما قبل النكبة الفلسطينية عام 1948، حيث استعاد الاحتلال مستوى إجرامه الحقيقيّ الذي كان يمارسه بوتيرة مختلفة على الرغم من حالة الامتداد لكل ما نشهده اليوم، لذا من الضروري الإشارة إلى أنّ كافة الجرائم التي نشهدها اليوم، والتي وصلت إلى ذروتها، ولم تصل إلى تلك المرحلة حتى في أوج الانتفاضتين والهبات الشعبية، هي جرائم ثابتة وممنهجة، إلا أنّ المتغير الأساسي في هذه الحرب، هو كثافة هذه الجرائم التي لم يعد لها سقف ولا حدود، والتي تهدف فقط لمحو الوجود الفلسطيني بأدق تفاصيله، كامتداد لهدف الاحتلال المستمر منذ عقود طويلة.

وشكّلت قضية الأسرى الفلسطينيين، وجه من أوجه حرب الإبادة، نتيجة لمستوى الجرائم –غير المسبوقة– التي رصدناها ووثقناها على مدار التسعة شهور الماضية، وهي كذلك تشكّل أساسا لجرائم انتهجها الاحتلال بحقّ الأسرى على مدار عقود طويلة، وقد نفّذ العديد من المحاولات للانقضاض على ما تبقى للأسرى من حقوق، وبقي الأسرى طوال العقود الماضية في حالة مواجهة دائمة ومتواصلة من أجل الحفاظ على أدنى شروط الحياة الاعتقالية، وقد خاضوا العديد من الإضرابات والمعارك والتي ارتقى فيها الشهداء.

وقد عمل الاحتلال على استغلال تاريخ السابع من أكتوبر، لممارسة صورته الوحشية الحقيقية، ومارس كل أشكال وأساليب الجرائم التي شكل الهدف الأساسي منها، قتلهم، وإعدامهم، وقد ارتقى العشرات من الأسرى والمعتقلين في سجون ومعسكرات الاحتلال بعد هذا التاريخ، ليشكّل أعداد الشهداء في هذه المرحلة الأعلى تاريخيا منذ عام 1967، وقد أعلنت المؤسسات عن هويات (18) شهيداً من الأسرى منهم (6) من معتقلي غزة، هذا إلى جانب الإعدامات الميدانية التي نفّذت بحقّ المعتقلين، قد شكّلت جرائم التّعذيب بكافة مستوياتها، وجريمة التّجويع، والجرائم الطبيّة، والاعتداءات الجنسية منها الاغتصاب، الأسباب الأساسية التي أدت إلى استشهاد أسرى ومعتقلين بوتيرة أعلى مقارنة مع أي فترة زمنية أخرى، وذلك استناداً لعمليات الرصد والتوثيق التاريخية المتوفرة لدى المؤسسات.

وعكست الشهادات والإفادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال التي نقلتها الطواقم القانونية والشهادات التي جرى توثيقها من المفرج عنهم، مستوى صادم ومروع لأساليب التّعذيب الممنهجة، تحديداً في روايات معتقلي غزة، وتضمنت هذه الشهادات إلى جانب عمليات التّعذيب، أساليب الإذلال – غير المسبوقة– لامتهان الكرامة الإنسانية، والضرب المبرح والمتكرر، والحرمان من أدنى شروط الحياة الاعتقالية اللازمة، وشكلت بعض الجرائم، جرائم حرب، ونجد أنّ الاحتلال عمل على مأسسة جرائم بأدوات وأساليب معينة، تتطلب من المنظومة الحقوقية الدولية النظر إليها كمرحلة جديدة تهدد الإنسانية جمعاء وليس الفلسطيني فحسب، وهذا ما ينطبق أيضا على قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

مع ضرورة الإشارة إلى أنّ حكومة الاحتلال المتطرفة حكومة المستوطنين، كانت قد صعدت من حملاتها التحريضية واستهداف الأسرى منذ ما قبل تاريخ السابع من أكتوبر، عبر عمليات القمع ومحاولتها سلب الأسرى ما تبقى لهم من حقوق وكانت المرحلة التي سبقت تاريخ السابع من أكتوبر، مقدمة لنوايا حكومة المستوطنين التي دعت لإعدام الأسرى عبر وزيرها الفاشي المتطرف (بن غفير) والذي شكل عنوانا لعمليات التحريض على الأسرى لقتلهم وإطلاق النار على رؤوسهم لحل مشكلة الاكتظاظ في السجون، وهذه الدعوة هي عنوان المرحلة التي يعيشها الأسرى فعليا في ظل وجود حكومة مستوطنين تنفذ إبادة على مرأى من العالم وبدعم من قوى دولية واضحة.

هذه مقدمة مقتضبة لأبرز التّحولات والملاحظات التي شهدنها في هذه المرحلة والتي لا تزال مستمرة، حتى بمستوى الشهادات التي نتلقاها عن الجرائم المتواصلة بحقّ الأسرى والمعتقلين، ونستعرض هنا في ورقة مقتضبة أبرز هذه القضايا وبعض الشهادات التي حصلنا عليها:

قراءة لمعطيات حملات الاعتقال التي نفّذها الاحتلال بعد تاريخ السابع من أكتوبر

صعّدت قوات الاحتلال الإسرائيليّ، من حملات الاعتقال بعد السابع من أكتوبر، وبلغت حالات الاعتقال حتى تاريخ إعداد هذه الورقة في الضفّة، أكثر من (9600) حالة اعتقال في الضفّة فقط، شملت كافة فئات المجتمع الفلسطينيّ، من بينهم أكثر من (325) سيدة وفتاة (**حيث تشمل هذه الإحصائية النساء اللواتي اعتقلن من الأراضي المحتلة عام 1948**)، وبلغ عدد حالات الأطفال (670) **حالة على الأقل**، علمًا أنّ حالات الاعتقال تشمل من اعتقلوا وأبقى الاحتلال على اعتقالهم، ومن تم الإفراج عنهم لاحقًا.

وطالت عمليات الاعتقال صحفيين ونشطاء ونواب، حيث بلغ عدد حالات الاعتقال بين صفوف الصحفيين (88) حالة اعتقال، بينهم (15) صحفيا من غزة، وأبقى الاحتلال على اعتقال (52) منهم، فيما أفرج عن بقيتهم، وبلغ عدد النواب المعتقلين حتى تاريخ إعداد هذه الورقة (13)، أما على صعيد جريمة الاعتقال الإداري التي شكّلت الفارق الأكبر والأهم في تزايد أعداد المعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيليّ، حيث أصدر الاحتلال أكثر من (7500)، أمر اعتقال إداريّ بعد السابع من أكتوبر، ما بين أوامر جديدة وأوامر تجديد.

أما بشأن أعداد حالات الاعتقال في غزة يقدر عددها بالآلاف وقد اعترف الاحتلال بأنه اعتقل ما لا يقل عن 4000 مواطن من غزة، هذا عدا الآلاف من العمال، وكذلك مواطنين من غزة تواجدوا في الضفة للعمل والعلاج والإقامة.

ويبلغ عدد إجمالي الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي اليوم، أكثر من (9700)، فيما يبلغ عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال نحو (3380)، وبلغ عدد من صنفتهم سلطة السجون الإسرائيلية (بالمقاتلين غير شرعيين) أكثر من (1400)، **وهذه المعطيات حتى بداية تموز/ يونيو 2024.**

جرائم وانتهاكات مروعة نفّذها الاحتلال بحقّ المعتقلين وعائلاتهم

وثّقت العشرات من الشهادات لأسرى ومعتقلين حول الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي تعرضوا لها خلال حملات الاعتقال غير المسبوقة، سواء كانت هذه الشهادات من الأسرى داخل سجون الاحتلال الإسرائيليّ، أو ممن أفرج عنهم، وكما أكدنا سابقا على المستوى الهائل لهذه الجرائم التي وصفناها بأنها –غير مسبوقة– بمستواها، وكان من بينها عمليات إعدام ميداني، وكذلك محاولات إعدام معتقلين أطلق جنود الاحتلال النار عليهم، خلال عملية اعتقالهم، ولم يتوقف حد الإجرام بحقّ المعتقلين بل طال عائلاتهم وأصدقائهم، وكان أبرز من السياسات التي استخدمتها قوات الاحتلال خلال عمليات الاعتقال: الضرب المبرح، وعمليات التحقيق الميداني، والتهديد بكافة مستوياته والذي وصل حد التهديد بالقتل والاغتصاب، واستخدام الكلاب البوليسية خلال عمليات اقتحام المنازل، واستخدام المواطنين كدروع

بشرية، ورهائن، وغيرها من الجرائم والانتهاكات الوحشية، وعمليات التخريب الواسعة التي طالت المنازل، ومنها هدم وتفجير منازل تعود لأسرى في سجون الاحتلال.

وأدت هذه الاعتداءات، والجرائم الممنهجة إلى إصابة العديد من المعتقلين، وأفراد من عائلاتهم، بإصابات جسدية مختلفة، وتعمد الاحتلال بعد اعتقالهم بتركهم دون علاج، وعكست شهادات العائلات العديد من الأعراض النفسية التي ظهرت على أفراد من العائلة ومنهم الأطفال، جرّاء عمليات الاقتحام الوحشية التي جرت لمنازل.

وفي إطار هذه الجرائم، تابعت المؤسسات، قيام جنود الاحتلال بتصوير فيديوهات للمواطنين الذين يتم اعتقالهم، وكان من بينهم مقاطع فيديوهات ظهر فيها جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، يقومون بتعذيب مجموعة من المواطنين المدنيين العزل في ظروف حاطة بالكرامة الإنسانية، بعد تجريدهم من ملابسهم، إلى جانب فيديوهات يقوم فيها جنود الاحتلال بتصوير مواطنين فلسطينيين بعد اعتقالهم وهم في ظروف مهينة، والتعمد بوضع علم الاحتلال على المعتقلين وهم معصوبو الأعين، ومقيدون، وكانت من أبرز هذه الصور ومقاطع الفيديو من غزة خلال الاجتياح البري.

هذا وعملت منظومة الاحتلال على تعديل وفرض أوامر عسكرية، بهدف تسهيل مهمتها في تنفيذ المزيد من حملات الاعتقال، والتي ساهمت فعلياً في تكثيف عمليات الاعتقال، وتحديداً توسيع دائرة ممارسة جريمة الاعتقال الإداريّ، التي شكّلت التّحول الأبرز في أعداد المعتقلين الإداريين تاريخيا.

قضية معتقلي غزة تشكّل اليوم التّحدي الأبرز أمام عمل المؤسسات الحقوقية

في ضوء كثافة جرائم التّعذيب التي تعرض لها معتقلو غزة في سجون الاحتلال ومعسكراته، وما كشفت عنه شهادات المفرج عنهم، وكذلك التّحقيقات الصحفيّة والتّقارير الدّولية التي استندت على تلك الشهادات، فإنّ قضية معتقليّ غزة تشكّل اليوم التّحدي الأبرز أمام عمل المؤسسات الحقوقية، لا سيما مع استمرار الاحتلال ممارسة جريمة الإخفاء القسري بحقّ غالبية المعتقلين من غزة، ورفضه السّماح للجنة الدّولية للصليب الأحمر من زيارتهم والاطلاع على ظروف اعتقالهم.

ومؤخراً فإنّ التّطور الوحيد الذي طال هذه القضية هو بعض التّعديلات القانونية المحدودة لبعض اللوائح الخاصّة بقضية معتقلي غزة و–تحديداً– المتعقلة بمدد منعهم من لقاء المحامي، والتي مكّنت المؤسسات من الحصول على بعض الإجابات حول أماكن احتجاز البعض منهم.

وفي هذا الإطار نؤكّد على أنّ قضية معتقلي غزة تحتاج إلى جهود حثيثة من أجل متابعتها رغم الظروف المشددة والصعبة التي يفرضها الاحتلال حيال هذه القضية، ونشير إلى أنّ تصاعد الحديث عن ادعاءات الاحتلال بنيته بفتح تحقيقات بشأن ظروف الاعتقال لأحد المعسكرات الذي شكل المحطة الأبرز في جرائم التّعذيب وهو معسكر (سديه تيمان) هي مجرد ادعاءات لا تحمل أي معنى لمنظومة تمارس الإبادة الجماعية على مرأى من العالم، وتمارس جرائم التّعذيب والإعدامات الميدانية أمام عدسات الكاميرا، وإلى جانب قناعتنا الراسخة بأن منظومة القضاء

الإسرائيليّ شكّلت وما تزال ركنا أساسيا في ترسيخ كل الجرائم الحاصلة اليوم، ومنها الجرائم المتواصلة بحقّ الأسرى والمعتقلين.

وننوه هنا إلى أنّ معسكر (سديه تيمان) هو محطة واحدة من بين عدة سجون مركزية ومعسكرات مورس فيها عمليات قتل وتعذيب ممنهجة بحقّ الأسرى والمعتقلين عموماً ومن بينهم معتقلي غزة، وكان إلى جانب هذا المعسكر، سجن (النقب) الذي كان شاهدا على مستوى الإجرام وعمليات التعذيب، وما يزال.

ونشير أيضا إلى أن التوجه نحو إغلاق معسكر (سديه تيمان) لا يعني توقف الجريمة، فتغيير حيز الاعتقال لا يعني بالضرورة توقف ظروف الاعتقال الحاطة بالكرامة الإنسانية، والتي تهدف إلى قتل المعتقلين.

ونستعرض هنا أبرز الحقائق عن قضية معتقلي غزة

•منذ بدء حرب الإبادة المستمرة بحقّ شعبنا في غزة وتصاعد حملات الاعتقال –غير المسبوقة– اعتقل الاحتلال الآلاف من المدنيين من مختلف أنحاء غزة خلال الاجتياح البري، منهم عشرات النساء، والأطفال، والطواقم الطبيّة التي استهدفت بشكل بارز مع استهداف المستشفيات الفلسطينية، والتي شكّلت هدفا من أهداف الإبادة.

•يواصل الاحتلال تنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحق المعتقلين، ويرفض الإفصاح –بشكل كامل– عن هوياتهم وأماكن احتجازهم، كما ويرفض حتّى اليوم السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارتهم.

•تعمد الاحتلال حرمان أسرى غزة الذين انتهت محكومياتهم من الإفراج عنهم، حتى أن تم الإفراج عن عدد منهم مؤخرا من سجن (نفحة)، منهم من استشهد عددا من أفراد عائلته خلال الحرب.

•شكّلت روايات وشهادات معتقلي غزة، تحولا بارزا في مستوى توحش منظومة الاحتلال والتي عكست مستوى – غير مسبوق– لجرائم التّعذيب، وعمليات التّنكيل، وجريمة التّجويع، بالإضافة إلى الجرائم الطبيّة الممنهجة، والتي أدت بمجملها إلى استشهاد العشرات من المعتقلين، هذا عدا عن عمليات الإعدام الميداني التي نُفّذت بحق آخرين، علماً أنّ المؤسسات المختصة أعلنت فقط عن ستة شهداء من معتقلي غزة، وهم من بين 18 معتقلا وأسيرا استشهدوا منذ بدء حرب الإبادة، وكان من بينهم الطبيب عدنان البرش، فيما يواصل الاحتلال إخفاء بقية أسماء معتقلين استشهدوا في المعسكرات والسجون، علما أن اعلام الاحتلال كشف عن استشهاد طبيب آخر وهو إياد الرنتيسي ولم تبلغ أي جهة فلسطينية عن استشهاده بشكل رسمي.

•ما تزال آلاف العائلات لا تعلم أي شيء عن مصير أبنائها المعتقلين، خاصة أنّ الاحتلال عمل منذ بدء الحرب على تطويع قوانين لترسيخ هذه الجريمة.

•مؤخرا تبذل عدد من المؤسسات الحقوقية الفلسطينية، ومن المؤسسات في الأراضي المحتلة عام 1948، جهودا في ضوء بعض التعديلات القانونية التي طرأت على اللوائح الخاصة بمعتقلي غزة، من أجل معرفة أماكن احتجازهم، والسعي لاحقًا من أجل زيارتهم، إلا أنّ تلك المحاولات تتم تحت قيود مشددة، وصعوبات كبيرة.

•وفي ضوء ذلك تمكّن مؤخراً عدد من المحامين من إتمام زيارات محدودة لعدد من معتقلي غزة كان من بينهم زيارات لمعسكر (سديه تيمان) الذي شكّل عنوانا بارزا لجرائم التّعذيب، والجرائم الطبيّة، إضافة إلى ما حملته روايات وشهادات معتقلين وآخرين مفرج عنهم عن عمليات اغتصابات واعتداءات جنسية فيه، وقد جاءت هذه الزيارات بعد عدد من التّقارير والتّحقيقات الصحفية التي كشفت جانبا عن عمليات التّعذيب التي يتعرض لها المعتقلون في معسكر (سديه تيمان)، مع العلم أنّ هذا المعسكر ليس المكان الوحيد الذي يحتجز فيه معتقلو غزة، فالاحتلال وزّعهم على عدة سجون مركزية، ونفذ بحقهم عمليات تعذيب ممنهجة، توازي عمليات التعذيب في معسكر (سديه تيمان)، منهم سجني (النقب وعوفر).

الاعتقال الإداري القضية الأبرز التي فرضت تحولات على أعداد الأسرى ومصير الآلاف من الفلسطينيين

شكّلت قضية المعتقلين الإداريين التّحول الأبرز إلى جانب جملة الجرائم الممنهجة التي نفّذها الاحتلال بعد تاريخ السابع من أكتوبر، وقد تصاعد أعداد المعتقلين الإداريين ليكون الأعلى تاريخيا، فقد وصل عدد المعتقلين إلى أكثر من (3380) معتقل وذلك حتى بداية تموز/ يونيو 2024، من بينهم ما لا يقل عن 40 طفل، و22 أسيرة، مع العلم أنّ عدد المعتقلين الإداريين قبل السابع من أكتوبر بلغ نحو 1320 معتقل، وهذا التصاعد قد ترافق مع قدوم حكومة المستوطنين المتطرفة أي قبل بدء حرب الإبادة وبلغ ذروته منذ ذلك التاريخ.

وبالعودة إلى السياق التاريخي لجريمة الاعتقال الإداري، نؤكد أنّ سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية استخدمت سياسة الاعتقال الإداري التعسفي بحق الفلسطينيين، وعلى مدار كل تلك الأعوام اعتقل عشرات الآلاف من الفلسطينيين تحت الاعتقال الإداري. ويتيح الاعتقال الإداري اعتقال الفلسطينيين دون تقديم تهماً أو محاكمة استناداً على ما تسميه "بالملف السري"، ولا يسمح للمعتقل أو محاميه الاطلاع على الملف، وحسب الأوامر العسكرية الإسرائيلية فإنه يمكن تجديد أمر الاعتقال الإداري مرات غير محدودة، حيث يتم استصدار أمر اعتقال إداري لفترة أقصاها ستة شهور غالباً ما يتم تجديدها، ويطال الاعتقال الإداري كافة شرائح وفئات الشعب الفلسطيني من طلبة الجامعات، وصحفيين، ونساء، ونواب سابقين في المجلس التشريعي، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، ومحامين، وأمهات، ومعتقلين سابقين.

وتتزايد حالات الاعتقال الإداري تحديداً في فترات الهبات والانتفاضات في الأراضي المحتلة، حيث تلجأ سلطات الاحتلال لاستخدام سياسة الاعتقال الإداري كأداة للقمع والسيطرة وترهيب الفلسطينيين، ولا تقتصر سلطات الاحتلال على إصدار أوامر اعتقال إداري جديدة بل في معظم الأحيان تقوم بتجديد أوامر الاعتقال بحق المعتقلين الذين ينهون أوامر اعتقالهم أثناء الهبات والانتفاضات، فخلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى "انتفاضة الحجارة" وصل عدد المعتقلين إدارياً في العام 1989 إلى ما يزيد على (1,700) معتقل، أما في الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتحديدا في عام 2003، فقد بلغ عدد المعتقلين الإداريين نحو (1140)، ومنذ بدء حرب الإبادة، لجأت سلطات الاحتلال لشن

حملات اعتقالات واسعة لا زالت مستمرة طالت مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقدس، حيث جرى تحويل غالبيتهم إلى الاعتقال الإداري.

واقع الأسرى والمعتقلين داخل سجون الاحتلال ومعسكراته

مع بداية العدوان المستمر منذ بدء حرب الإبادة، شرعت منظومة الاحتلال بتضييق الخناق والانتقام من الأسرى الفلسطينيين داخل السجون، ورغم كل التضيقات التي أجرتها سلطات الاحتلال بحق الأسرى منذ استلام حكومة المستوطنين الأكثر تطرفا، إلا أن القمع قد بلغ ذروته منذ بداية الحرب، حيث بدأ الاحتلال بقمع الأسرى وضربهم وتعذيبهم وتجويعهم وممارسة اعتداءات جنسية بحقهم، وسجلت المئات من الإصابات بين صفوف الأسرى والأسيرات الذين تعرضوا لاعتداءات من قبل وحدات القمع، وتنوعت سبل التنكيل منذ ذلك التاريخ بين تعطيش وتجويع بالإضافة إلى سحب كل مستلزمات الحياة الأساسية والإبقاء على الحد الأدنى منها، حيث سحبت إدارة السجون جميع الأدوات الكهربائية وعزلتهم عن العالم الخارجي لغاية اليوم، وقامت بزج العشرات من المعتقلين في غرف صغيرة لا تتسع لهذه الأعداد مع سحب البطانيات والفراش، وتركزت عمليات التعذيب والتنكيل في المعسكرات التابعة لإدارة الجيش، وكذلك السجون المركزية تحت سلطة ما تسمى (بمصلحة السجون الإسرائيلية)، وكان أبرزها وما زال سجن (النقب)، ولم يستثن أي أسير من عمليات القمع منهم الأطفال والنساء والمرضى وكبار السّن.

وكما ذكرنا سابقا فقد ارتقى في سجون الاحتلال ومعسكراته نتيجة لهذه الجرائم العشرات من الأسرى والمعتقلين (18) أسيرا ممن أعلن عن هوياتهم، فيما يواصل الاحتلال إخفاء هويات آخرين تحديدا من شهداء معتقلي غزة.

جريمة التّجويع

تشكّل جريمة التّجويع إحدى أبرز السياسات الممنهجة التي يستخدمها الاحتلال بحقّ الأسرى منذ بدء حرب الإبادة المستمرة، والتي مسّت بمصير الأسرى بشكل مباشر، وبأوضاعهم الصحيّة، وكانت من الأسباب المباشرة التي أدت إلى استشهاد عدد منهم، إلى جانب عمليات التّعذيب الممنهجة، كما وسببت بإصابة العديد من الأسرى بمشاكل صحيّة مزمنة.

وقد عملت إدارة سجون الاحتلال ومنذ بدء حرب الإبادة، على حرمان الأسرى من (الكانتينا) التي كانوا يعتمدوا عليها بشكل أساسي لتوفير الطعام المناسب لهم، وكان ذلك على نفقتهم الخاصّة، وكانت إدارة السّجون فقط توفر وجبات سيئة كماً ونوعاً قبل الحرب، إلا أنها لا تقارن بمستوى اللقيمات التي تقدم اليوم، وكان الأسرى وعلى مدار السنوات الماضية يعملون على إعادة طهيها، كما وتعمدت إدارة السّجون في الفترة الأولى على الحرب على سحب ما تبقى من الأسرى من طعام داخل (زنازينهم–الغرف).

وعلى الرغم من الآثار الواضحة التي تركتها سياسة التّجويع على الأسرى على مدار الشهور الماضية، فإن الوزير المتطرف (بن غفير) لم يكتف بالجرائم التي نفّذها بحقّ الأسرى والمعتقلين، ومنها عمليات قتل الأسرى عبر التّعذيب، والتّجويع، والجرائم الطبيّة، بل حرض على قتل الأسرى بقنصهم في رؤوسهم، بدلا من توفير الطعام المناسب لهم.

وفي ضوء الالتماس الذي قدمته مؤسسات حقوقية للمحكمة العليا للاحتلال، كجزء من الجهود التي تحاول المؤسسات الحقوقية القيام بها، حول قضية الطعام الذي يقدم للأسرى، فإننا نؤكّد على أنّ الجهاز القضائيّ للاحتلال يشكّل الذراع الأساس في ترسيخ العديد من الجرائم بحقّ الأسرى والمعتقلين، إلا أنّ استمرار المحاولات في مواجهة هذه الإجراءات ووضع هذا الجهاز تحت التساؤل الدائم أمام مستوى الجرائم التي تنفذها (دولته)، أمر ضروري.

ونشير إلى أنّ ما تسمى (بوجبات الطعام) السيئة كماً ونوعاً هي عبارة عن لقيمات يتقاسمها الأسرى، وفي كثير من الأحيان لا تصلح للأكل، كما أنّه وفي مرات عديدة، وتحديداً في المعتقلات التابعة للجيش، قدمت معلبات منتهية الصلاحية.

ولم تقتصر سياسة التّجويع على الأسرى البالغين بل مسّت الأطفال والنساء والمرضى بما فيهم مرضى بحاجة إلى تغذية معينة، إضافة إلى أسيرات حوامل جرى اعتقالهنّ لا يوفر لهنّ الطعام المناسب، إلى جانب احتجازهن في ظروف مأساوية وقاسية، ونذكر هنا أنّ أحد ضحايا سياسة التّجويع وتقديم الطعام السيء كما ونوعا هو الأسير الشهيد محمد أحمد الصبار الذي استشهد في شهر فبراير من العام الجاري، كما ونشير إلى أنّ كافة شهادات الأسرى التي حصلت عليها المؤسسات عكست هذه السياسة بشكل واضح، وكانت أساسا لروايتهم عن المرحلة الراهنة، كما أن صور الأسرى المفرج تشكّل شاهداً إضافيا.

الجرائم الطبية: استخدام الحق بالعلاج أداة للتعذيب

مرض الجرب (سكايبوس) نموذجا

تفشى مرض الجرب (سكايبوس) بين صفوف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وقد تصاعدت أعداد المصابين تحديد في سجن (النقب) ومجدو)، وذلك نتيجة لمجموعة من الإجراءات التي نفذتها إدارة السجون وساهمت في انتشار المرض بشكل كبير بين صفوفهم، وقد تابعت مختلف المؤسسات شهادات عدة لأسرى أصيبوا بمرض الجرب، والتي أثبتت تعمد إدارة السّجون حتى مع الخطر المحدق على بنية السجن بكل ما فيها، على أنها استخدمت المرض أداة لتعذيب الأسرى والتنكيل بهم، والذي يشكل أحد أخطر الأمراض الجلدية المعدية، هذا إلى جانب إصابتهم بأمراض جلدية لم يتمكن الأسرى من تشخيصها.

وشكّل انعدام توفر أدنى الاحتياجات الأساسية منها مواد التنظيف اللازمة، وتقليص كميات المياه، ومحدودية إمكانية قدرة الأسير على الاستحمام، عوامل أساسية لانتشار المرض، هذا إضافة إلى انعدام توفير سبل العلاج التي تحتاج

إلى إجراءات كبيرة لوضع حد لانتشار المرض، وبشهادة العديد من المحامين فإن بعض الأسرى خرجوا للزيارة، والدماء على أجسادهم بسبب التقرحات والحكة الشديدة.

كما أنه وجزء من الإجراءات التي فرضتها إدارة السجون على الأسرى، مصادرة كافة مقتنيات الأسرى ومنها الملابس، فالأسير اليوم يعتمد على غيار واحد، عدا عن حالة الاكتظاظ الكبيرة داخل الأقسام مع تصاعد حملات الاعتقال اليومية، كما أنّ قلة التهوية، وعزل الأسرى في زنازين ينعدم فيها ضوء الشمس، أسهم بشكل كبير في انتشار الأمراض، بل الجريمة الأكبر التي تنفّذها اليوم بحقّ الأسرى هو التعمد بنقل الأسرى المصابين بأمراض معدية من قسم إلى قسم، الأمر الذي ساهم في تصاعد أعداد الإصابات، علماً أنّه ومن بين المصابين أطفال أسرى.

الاعتداءات الجنسية

شكّلت الاعتداءات الجنسية إحدى أبرز الجرائم التي نفّذتها قوات الاحتلال الإسرائيليّ بحقّ الأسرى والأسيرات، والتي تضمنت الاغتصاب، والتّحرش، والتّفتيش العاري، إضافة إلى التّهديد بالاغتصاب، وعدا عن إعلان الأمم المتحدة الواضح والذي صدر في شهر فبراير الماضي، عن وجود تقارير موثوقة بتعرض معتقلات من غزة للاغتصاب، فإن شهادات أخرى لمعتقلين، وأسرى أكدت تعرضهم لاعتداءات جنسية ومنها اغتصابات.

وقد تصاعد الحديث عن الاعتداءات الجنسية بعد أن تمكّن المحامون من تنفيذ زيارات لمعتقلين من غزة في معسكر (سديه تيمان) مؤخراً، عدا عن إفادات وروايات لأسرى مفرج عنهم من غزة، نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي.

ونؤكّد في هذه القضية أنّ الاحتلال مارس هذه الجريمة تاريخيا وعلى مدار عقود لكن بمستويات مختلفة وقد وصلت ذروتها منذ بدء حرب الإبادة، لتشكل محطة ممتدة لجملة الجرائم – غير المسبوقة– بمستواها الراهن.

وللاطلاع على تقارير إضافية حول واقع الأسيرات والأطفال

مرفق تقرير صدر بيوم المرأة العالمي: https://www.ppsmo.ps/home/studies/12530?culture=ar-SA

وتقرير عن يوم الطفل الفلسطيني: https://www.ppsmo.ps/home/studies/13671?culture=ar-SA

ملحق يتضمن نماذج عن بعض الشهادات الخاصة بالمعتقلين والأسرى والأسيرات وزوجة معتقل

شهادة لأحد الأسرى (ر.م):

"بتاريخ 26.10.2023 حوالي الساعة الثانية ليلا حضرت قوة الى القسم الذي أتواجد فيه في سجن (النقب)، وطلبوا تجهيز أغراضنا للنقل، وقمت بوضع أغراضي في صرة تزن حوالي 7 كيلو ومن ثم كلبشوني في يداي ورجلاي وأجبروني على حمل الصرة، وبينما كنت أمشي قاموا بدفعي على درج حديدي وعندها وقعت على يداي ووجهي وأصبت بجروح في الوجه وبعدها قاموا بالاعتداء علي بالضرب، ودون رحمه حتى وصولي الى باب قسم آخر، فقدت الوعي وعندما صحوت وجدت نفسي في قسم جديد".

وبتاريخ 9.11.2023 حوالي الساعة السابعة صباحا تم نقلي إلى زنازين الانتظار، والاعتداء علي بالضرب بالإضافة إلى 12 أسير آخرين وبقينا في زنازين حتّى الساعة الثالثة عصراً وبعدها نقلونا جميعا وفي الغرفة أطلقوا علينا الكلاب البوليسية، واعتدوا علينا بالضرب بالعصي والبساطير، مما أدى إلى إصابتي بكسور في الأضلاع وجروح في كافة أنحاء جسدي.

وفي تاريخ 14.11.2023 صباحاً تم اقتحام غرفتنا، والاعتداء علي، وعلى بقية الأسرى المتواجدين معي بالضرب وعلى كافة أنحاء جسدي مما أدى إلى إصابتي برضوض في الفخذ، والحوض، وأعاني من أوجاع فيهم حتى الآن.

وبتاريخ 16.4.2023 تم نقلي إلى غرف العزل مجدداً، قرب أسرى غزة وادخلوني في زنزانة تواجد فيها أسير آخر مصاب بمرض الجرب، وقد تم الاعتداء علينا صباحا ومساء وتذوقنا العذاب، والضرب، والاهانات، والتحرش بشتى أنواعه وتم سكب قنينة البول الذي نتبوله لعدم وجود مرحاض في الزنزانة على رؤوسنا، وتم منعنا من استخدام المرحاض للتبرز وفي كل مرة كنا نطلب فيها استخدام المرحاض للتبرز كانوا يعتدون علينا بالضرب المبرح، وبقينا لأكثر من أربعة أيام بدون استخدام للمرحاض، وعندما وصلت إلى مرحلة لم أعد استطع التحمل، واقفوا على إخراجي للمرحاض وقد استخدمت المرحاض وأنا مكبل اليدين والرجلين وبعد أن أنهيت من استخدام المرحاض طلبت منهم ماء وورق تواليت لأنظف نفسي فقالوا لي "انت حيوان والحيوانات لا تنظف نفسها بعد استخدام المرحاض" وبعدها اجبروني على الرجوع للزنزانة عريان.

شهادة المعتقل الصحفي محمد عرب في معسكر (سديه تيمان) الذي تمكّن المحامي خالد محاجنة من زيارته

"تتعمد إدارة معسكر (سديه تيمان) إيقاء المعتقلين مقيدين على مدار 24 ساعة، ومعصوبي الأعين، فمنذ أكثر من خمسين يومًا لم يبدل محمد ملابسه، وقبل الزيارة فقط سُمح له باستبدال بنطاله، بينما بقي بسترة لم يستبدلها منذ خمسين يومًا."

"يتعرض المعتقلون لعمليات تعذيب، وتنكيل، واعتداءات بمختلف أشكالها ومنها اعتداءات جنسية، ومنها عمليات اغتصاب، والتي أدت مجملها إلى استشهاد معتقلين، كما أنّ عمليات الضرّب، والتّنكيل، والإذلال، والإهانات لا تتوقف، ولا يُسمح لأي معتقل الحديث مع أي معتقل آخر، ومن يتحدث يتم الاعتداء عليه بالضرّب المبرّح، حتى أصبح المعتقلين يتحدثون مع أنفسهم، ويستمرون بالتسبيح والدعاء في سرهم، وهم محرومون من الصلاة، ومن ممارسة أي شعائر دينية، فهم محاطون بالكلاب البوليسية على مدار الوقت، ويُسمح لكل أربعة معتقلين استخدام دورة المياه لمدة دقيقة، ومن يتجاوز الوقت يتعرض (للعقاب)، وينامون على الأرض، ويستخدمون أحذيتهم كمخدات للنوم، وبالنسبة للاستحمام فإنّ الوقت المتاح مرة واحدة في الأسبوع لمدة دقيقة، ويُمنع النوم خلال النهار، أما على صعيد الطعام فهو عبارة عن لقيمات من اللبنة، وقطعة من الخيار أو البندورة وهي الوجبة التي تقدم لهم على مدار الوقت، كما أن العديد من المرضى والجرحى بُترت أطرافهم، وتمت إزالة الرصاص من أطرافهم دون تخدير."

ومن ضمن شهادات المعتقلين عن لحظة الاعتقال ذكر المعتقل (ط.ه)، " أن قوة من جيش الاحتلال داهمت منزل عائلته منتصف الليل، وقاموا بصفعه وتقييده للخلف وعصب عينيه وإجباره على الجلوس على ركبتيه في السيارة العسكرية لمدة أربع ساعات، وقاموا بجره من القيود المربوطة خلف يديه بكل قوة، مما أدى إلى سقوطه من السيارة العسكرية، ثم تعمد الجنود بضربه واستمروا بذلك حتى تمزقت ثيابه وسالت الدماء من جسده".

شهادة لإحدى الأسيرات في سجن (الدامون):

شهادة الأسيرة: "لقد تم تهديدي بأن يتم اغتصابي، وجدد المحقق تهديده لي بالاغتصاب، وأنه سيتم سجني لسنوات، وشتموني بأقذر الشتائم، وطوال الوقت تم تقيدي بقيود مزدوجة بالأيدي والأرجل وكانت محكمة بشدة، وتم منعي من الذهاب لاستخدام دورة المياه، وقاموا بتصويري دون إذن، كما تعرضت للتفتيش العاري، ووضعي في ظروف احتجاز قاسية جدًا في سجن (هشارون)، وتعمدت السجانات وضع ملابسي على باب الحمام، وكان هناك صعوبة بالغة في جلبها بعد التفتيش لوجود سجانين بالخارج".

شهادة للأسير (س،ي):

"بتاريخ 2.10.2023 تم تفريغ القسم الذي أتواجد في سجن (النقب) بشكل فجائي تم اخذي الى الزنازين وهناك تم تفتيشي تفتيش عاري وأبقوني كما خلقني ربي واعتدوا علي بالضرب، وبتاريخ 26.10.2023 تعرضت لضرب شديد من قبل وحدة التاج (كيتر) بالنقب وكانوا ملثمين، وبتاريخ 2.11.2023 تم الاعتداء علي بالضرب مرة أخرى من قبل ذات الوحدة، بذات اليوم تم نقلي الى سجن عسقلان وهناك مكثت بالعزل مدة ثلاثة أيام بظروف صعبة جداً، وبعدها تم نقلي الى سجن (الجلمة) حيث مكثت هناك حتى تاريخ 6.12.203، بتاريخ 6.12.2023 تم نقلي إلى سجن (مجدو) وما إن وصلنا تم ضربي على جميع أنحاء جسدي دون أي مبرر لفعلتهم وقد كنت مقيد الأيدي والأرجل رافق ذلك اهانات لفظية وصراخ وتنكيل وشتائم قذرة."

شهادة المعتقل (ج.ج):

(اقتحم الجيش البيت تقريبا الساعة 4-4 ونصف، فتشوا البيت واحتجزوا زوجتي وأولادي في غرفة، وأنا طلعوني، وقالي في عندك ممنوعات، طلع الممنوعات، فتشوا البيت ما لقوا شيء،

وكنت لابس البوت، وطلبت منهم ألبس جاكيت لأنه الدنيا برد، إلا إنهم رفضوا السماح، ثم قيدوني ووضعوا شريطة على عيوني وفوقها لاصق باللون الأسود، واقتادوني، باتجاه نقطة تابعة للجيش في شارع 60، ثم نقلوني إلى معتقل (عتصيون)، طوال فترة احتجازي الي استمرت من الصباح حتى المساء وأنا مربط ومرمي على الأرض، مرة وحدة طلبت أشرب مي ورفضوا يعطوني، تعرضت للضرب المبرح طول النهار من الصبح للمغرب، والقيود البلاستيكية كانت قوية مزّعت ايدي، وكان معي معتقلين آخرين، بالإضافة إلى فتاة، تعرضت هي للضرب، وكنا نسمع صوتها، الضرب كان مركز على الركب ومنطقة الأذنين، لما طلعونا قالولنا إذا بتحكوا إنكم انضربتوا بتعرفوا شو بصير فيكم، بعد ما طلعونا في النقل ضربونا، وقّعنا إنا ما انضربنا وضربونا بعد ما نقلونا، قابلنا المخابرات، كان ناس كثير معتقلين، وتبين بعد الإفراج أنه عندي نزيف بالأذن اليمين مع ثقب كبير في طبلة الأذن اليمنى، رجلي اليمين رضوض في الركبة وتمزق."

شهادة لزوجة معتقل (م.ج): "اقتحموا البيت كانوا بدهم زوجي، وهو كان خارج البيت، كنت أنا في الطابق العلوي من البيت وقت الفجر، تحديدًا عند وقت الصلاة، كانوا مقتحمين البيت بدون ما نشعر كيف دخلوا وطلعوا على الطابق الثاني، صوبوا الأسلحة وصاروا يصرخوا علينا، أخدت الحرام وغطيت فيه جسمي، وقلتلهم بصوت عالي أنا مش لابسة، سحبوا الحرام عني ومزعوه، وصوبوا السلاح بالغرفة، ورجعت أخدت الحرام حطيته على كتافي، وضل شعري مكشوف، واحد من الجنود ضربني في بطني ببسطارة، وهم كانوا مقيدين زوجي قدامي، وواحد من الجنود واقف على رجليه، وجندي ثاني داعس على راسه، وصاروا يخربوا ويفتشوا بالدار، ويحققوا معنا، ومع أطفالي، واحد من الجنود سحب سلاحه وكسر الزجاج الي في غرفة النوم، بعدها جابوا مجندتين مع كلب بوليسي على الغرفة الي أنا فيها، وتعرضت لتفتيش عاري، واعتدت وحدة من المجندات علي بالضرب، وولادي طول الوقت يعيطوا، وضلوا يضربوا في زوجي أمام ولادي، لحد ما اعتقلوه وطلعوه برا البيت."

شهاد الطفل (و.م): "بتاريخ 30/10 اقتحمت وحدات القمع القسم وتعرض معظم الأسرى للضرب من قبل الجنود على الرأس ومختلف أنحاء الجسد حتى سال دم الكثير من الأسرى داخل القسم دون تقديم أي علاجات، وتعمدوا رش غاز الفلفل في داخل الأقسام، ثم قاموا بنقلنا إلى زنزانة صغيرة ووضعونا فيها، حيث لم تكن تتسع لعددنا. **تعمد جنود الاحتلال إذلالنا ومنعنا من العلاج وعندما كنا نطلب الطبيب كان أحد الضباط يصرخ علينا ويقول: " خليه يموت هذا الي بدنا ياه".**

شهادة لمعتقل (ج.و):

نحو الساعة 1:25 فجراً، استيقظنا على صوت طرق عنيف على باب المنزل، فتحت الباب فشاهدت ضابط يرافقه 4 جنود فيما كان عشرات الجنود ينتشرون في محيط المنزل، سألني عن اسمي وطلب بطاقة هويتي فأعطيتها له، ومن ثم اقتادني الجنود بعد أن عصبوا عيناي بقطعة قماش، وقيدوا يداي بمرابط بلاستيكية إلى الخلف واقتادوني ركضا مسافة 200م تقريبا، حتى وضعوني داخل جيب عسكري حتى توقف في شارع لا اعرف مكانه، وكان الجنود قد احضروا معتقلا اخر، وكنت أسمع صراخه وكان الجنود يعاملونه بطريقة عنيفة، وكنت أسمع أصوات صراخ الضابط وهو يشتمه ويهدده وكان يرد على الضابط حيث كان الضابط يضربه ويصفعه بشكل أقوى كلما رد عليه بالشتائم، وكان الضابط ينعته، بأنه داعش وهدده بالقضاء على جميع سكان غزة وبأنهم سوف يبيدهم جميعا بعد ما فعلته المقاومة في غلاف غزة، لاحقا تم انزالنا في الساحة وشاهدت معتقلين اخرون يجلسون على الأرض في الساحة مقيدي الأيدي ومعصبي الأعين وكان الجنود ينهالون عليهم بالشتائم والالفاظ النابية ومن ثم أجلسوني على كرسي معدني، حيث حضر طبيب عسكري وكان يشتمنا ايضا كما سمعته يتحدث الى الضابط وقال له لماذا احضرتموهم الى هنا كان يكفي ان تطلقوا النار على رؤوسهم "انا اتقن اللغة العبرية" عبئ الطبيب نموذج طبي بعد أن وجه لنا عدد من الأسئلة عن حالتنا الصحية واخبرته بأننا اعاني من امراض بالقلب وقد أجريت عملية القلب المفتوح مؤخرا، وبقينا في الساحة مقيدي الأيدي ومعصبي الأعين وكان الجو شديد البرودة، حتى شعرت الدماء وقد تجمدت في عروقي. وفي حوالي الساعة 8:00 صباحا نقلنا الجنود في حافلة وكنا 4 معتقلين الى مركز شرطة" كريات اربع" وأنزلونا الى الساحة حيث شاهدت حوالي 20 معتقل يجلسون على الأرض مقيدي الأيدي ومعصبي الأعين وجميعهم من كبار السن أعمارهم ما فوق ال 55 عاما، ويحيط بهم عدد من الجنود كانوا يركلونهم بأقدامهم وينهالون عليه بالشتائم والالفاظ النابية. أجلسوني على الارض أنا والمعتلين الثلاثة ممن كانوا معي في الناقلة ثم بدأوا باقتيادنا الى غرفة تحقيق واحد تلو الآخر، وجه لي المحقق تهمة انني ناشط في حماس وأشارك في مسيرات تحريضية ونشر بوستات محرضة على فيس بوك، انكرت كل التهم الموجهة الي وبعد حوالي 20 دقيقة من التحقيق معي امرني المحقق بالتوقيع على افادتي فرفضت ذلك، ثم اقتادني شرطي يرافقه 4 جنود الى غرفة لرفع بصماتي وقبل أن يفك قيودي لرفع البصمات اخبرني بأن الجنود يرافقوننا لإطلاق النار على رأسي في حال خالفت الأوامر، بعد الانتهاء من رفع بصماتي وتصويري".

(انتهى)

Ramallah - Om-Elsharaiet - Telfax. +970 2 2956063
رام الله – أم الشرايط – تلفاكس:٠٢ – ٢٩٥٦٠٦٣
E-Mail. ppsmo@hotmail.com / ppsmo.media@gmail.com Website. www.ppsmo.ps